مشروعية الاندماج المصرفى والآثار المترتبة عليه

د. / خالد عبد القادر محمود عيد
وكيل كلية العلوم الإدارية والمالية بالطائف

ظاهرة اندماج البنوك في ظل التكتلات المالية العالمية

المقدمة:

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية عالمياً بعدة محددات منها أداء وأنشطة البنوك التى ترتبط بدورها بدول العالم كافة وليس دولة بذاتها. الأمر الذى يضع الدول كافة أمام تحديات التطوير والتوسع فى أنشطتها المصرفية المختلفة ، ويشمل هذا التوسع اتباع سياسات الاندماج المصرفى الذى باتت ضرورة ملحة لمجابهة ظاهرة التكتلات المالية العالمية فى ظل ظاهرة العولمة، وعدم قدرتها على التعايش أمام هذه التكتلات.

- **أدبيات البحث :**

مما لا شك فيه أن البنوك تلعب دوراً رئيسياً فى دفع عجلة التنمية، ورواج الاقتصاد القومى لكل دولة ، وقد صادف العالم عصراً جديد من عصور التكتلات العالمية وبات من المؤكد أن الكيانات المصرفية الصغيرة لا يمكنها التعايش مع هذه الظاهرة التى طرأت على المجتمع الدولى، ومن الواضح أن دراسة اندماج البنوك تبرز السمات الملازمة لهذه الظاهرة وما توفره من وسائل بين يدى المؤسسات الوطنية ، وإذا كان الاندماج المصرفى قد أصبح ظاهرة عالمية ، إلا أننا لم نجد سوى بعض المؤلفات والأبحاث القليلة التى تناولت هذا الموضوع، ولذلك نتعرض لهذا الموضوع بصورة تفصيلية .

- **أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى بيان ظاهرة اندماج البنوك وكيفيته والوضع الدولى فى هذا الشأن فى ظل التكتلات المالية العالمية ، وبناءً على ذلك يمكن إبراز أهداف

هذا البحث فى الآتى:

- **أولاً : بيان أهمية ظاهرة الاندماج بكافة أنواعها وصورها وشروطها.**
- **ثانياً: إبراز المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها عند الاندماج.**
- **ثالثاً: استعراض تأثير الاندماج على الدور الوظيفى المالى والإدارى للبنوك.**
- **رابعاً: التركيز على ضرورة تضافر الجهود لتحقيق عملية الاندماج لمواجهة التكتلات المالية العالمية والقدرة على المنافسة فى الأسواق المالية العالمية.**

الأمر الذى أوجب دراسة هذه الظاهرة والتعرض لها فى ثلاثة مباحث ، جاء أولها لتعريف الاندماج ومبادئه وشروطه، والثانى لتبيان دور العولمة فى الاندماج البنكى أو المصرفى ، ثم اختتمت الدراسة باستعراض تأثير الاندماج المصرفى على الدور الوظيفى للبنوك وتحليل وتقييم عملية الاندماج البنكى مع الإشارة إلى النتائج والتوصيات التى توصلنا إليها فى البحث.

المبحث الأول

ما هية الاندماج ومبادئه

الاندماج وسيلة تلجأ إليها المؤسسات والمشروعات المالية، وهى ظاهرة عالمية أضحت ضرورية للبقاء والمنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية، ودراسة هذه الظاهرة تستلزم أولاً التعرض للإطار القانونى للاندماج من خلال التعرض أولاً لتعريفة وصوره وشروطه. وثانياً لمبادئه ، ولذلك سوف تشمل دراساتنا فى هذا المبحث على مطلبين هما:

- **المطلب الأول : مضمون الاندماج.　•المطلب الثانى: مبادئ الاندماج.**

المطلب الأول

مضمون الاندماج[1]

أولاً : تعريف الاندماج .

الانـدماج المـصرفى (Merger) يمثـل أحـد المتغيـرات المـصرفية العالميـة

---

[1] انظر فى ذلك :
- د./ طعمة الشمرى، الجوانب القانونية لدمج البنوك الكويتية "دراسة قانونية مقارنة". *مجلة الحقوق*، الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد الأول، مارس ١٩٩١، ص ١٧٠.
- د. / عبد الفضيل محمد أحمد، اندماج الشركات فى ظل نظام الشركات السعودية ، *مجلة حقوق المنصورة*، ١٩٩٣، ص ٢٥٠.
- د. / حسنى المصرى، *اندماج الشركات وانقسامها- دراسة مقارنة بين القانون الفرنسى والقانونى المصرى*، القاهرة ، ١٩٨٦، بند ١٦ وما بعده ، ص ٣٣.
- فوزية أحمد عبد الحميد سعد، جدوى الاندماج المصرفى مع التطبيق على المصارف الإسلامية ، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣.
- عبدالمطلب عبدالحميد : *العولمة واقتصاديات البنوك* ، ط ١ ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٥، ص ١٥١.
- محمود أحمد التونى، *الاندماج المصرفى (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)* ، ط ١ ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٦٣ .

الحديثة، وهو نتاج تأثير العولمة الاقتصادية التى ظهرت خلال النصف الثانى من التسعينيات، وقد تعددت التعريفات الهادفة إبراز حقيقة الاندماج متبنية معياراً يعتمد على الطريقة المتبعة فى إجراء عملية الاندماج، فيرى البعض بتعريف الاندماج على أنه "اتفاق بمقتضاه إما أن يتم مزج شركتين أو أكثر بعضهما فى البعض الآخر، بحيث يؤدى ذلك إلى انقضائها معاً وانتقال جميع حقوقهما والتزاماتهما إلى شركة جديدة تنشأ على أنقاضهما ، وهذا النوع من الاندماج يسمى بالاندماج بطريق المزج، وهناك تعريف آخر لنوع آخر من الاندماج هو الاندماج بطريق الضم ويُعرف على أنه "اتفاق شركة على ضم أخرى أو أكثر ، تنقضى على أثره الشركة المضمومة وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الضامة" ، وهذا النوع من الاندماج يُعرف بالابتلاع حيث ينشأ شخص قانونى جديد غرضه تحقيق المصلحة المشتركة[١].

وذهب البعض الآخر إلى تعريف الاندماج بصفة عامة وشمولية على أنه " اتفاق يؤدى إلى اتحاد مصرفيين أو أكثر أو ذوبانهما إرادياً فى كيان مصرفى واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفى الجديد"[٢].

وتجدر الإشارة على أهمية التعرض لتعريف كلاً من الدمج المصرفى، والاستحواذ . أما الدمج المصرفى فهو "العملية التى تتم من خلال تدخل حكومى أو تنظيمى من الجهات الرقابية والسلطات النقدية ، وذلك فى حالة تعثر مصرف والخوف من إنهياره، فتأمر تلك السلطات بإدماجه فى مصرف آخر إذا كان القانون يسمح لها بذلك"[٣].

---

[١] د/ حسنى المصرى، مرجع *سابق*، ص ٣٣ وما بعدها.
د/ عبدالفضيل محمد أحمد، مرجع *سابق*، ص ٢٥٠
[٢] محمد أحمد التونى، مرجع *سابق*، ص ١٥١.
[٣] انظر: فوزية أحمد عبد الحميد، مرجع *سابق*، ص ٣.

أما الاستحواذ فهو "عملية اندماج تتم بين مصرف كبير ومصرف صغير أو أكثر والمصرف الصغير يذوب فى المصرف الكبير ويحمل اسمه فى الغالب"[١]. ومن ثم يعد الاستحواذ درجة من درجات الاندماج المصرفى حيث ينتج عنه اندماج لكافة الأصول وخصوم المصرفين لينتج عنهما مصرف جديد.

ويلاحظ من الاتجاهات الفقهية المختلفة فى تعريف الاندماج أنه يتميز بطبيعة اتفاقية تكون نتاج عمل إرادى قوامه إرادة الطرفين لتكوين شخص اعتبارى جديد وتكون سلطة اتخاذ القرار فى البنوك الحكومية بقرار من الوزير المختص ، أما فى البنوك الخاصة يكون قرار الاندماج بناءً على موافقة الجمعيات العامة للمساهمين أو مجالس الإدارة.

ويسبق عملية الاندماج مراحل تتمثل فى مرحلة المفاوضات التى تشمل إجراء الدراسات الداخلية وإعداد برتوكول خاص بعملية الاندماج موضحاً الكيفية التى سيتم على أساسها تقدير وتقييم أصول وخصوم المشروعات الداخلة فى عملية الاندماج[٢].

ويتضمن هذا البرتوكول دواعى الاندماج وأغراضه والشروط التى يتم بناءً عليها والتاريخ الذى يتخذ أساساً لحساب أصول وخصوم الشركات المندمجة ، بالإضافة إلى التقدير المبدئى لقيمة أصول وخصوم الشركات المندمجة ، مع مراعاة القيمة الفعلية للأصول، ويضاف لما سبق ذكر كيفية تحديد حقوق كل من المساهمين أو الشركاء فى الشركة الجديدة.

---

[١] انظر: عبد المطلب عبدالحميد، مرجع *سابقه*، *ص* ١٥٣ .

[٢] راجع د/ أحمد محمد محرز، *اندماج الشركات من الوجهة القانونية ، دراسة مقارنة* ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر، بند ٦٠، ص ٦٧ وما بعدها.

ويجب أن تتم عملية الاندماج بين شركات قائمة بالفعل وتتمتع بالشخصية المعنوية وذمة مالية مستقلة لكى يتسنى انتقال أصول وخصوم الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة ، بحيث لا يبقى سوى الشخصية المعنوية للشركة الجديدة أو الضامنة.

ثانياً : صور الاندماج وطرقه[١] :

(أ) صور الاندماج:

يتخذ الاندماج إحدى صورتين ، أولهما هو الاندماج بطريق الضم ، وهنا تنتقل الشخصية المعنوية لإحدى المصرفين إلى المصرف الآخر، والمصرف الذى يحدث الانضمام إليه يظل محتفظ بشخصيته المعنوية ، وتعرف هذه الطريقة بالابتلاع ، وهى الأكثر انتشاراً لسهولة إجراءاتها ، فضلاً عن قلة النفقات اللازمة لإتمامها.

والصورة الثانية ، هى الاندماج بطريق المزج ، وفيه تزول الشخصية المعنوية لكل من المصرفين، وتنتقل خصومها إلى الشركة الجديدة ، أو المصرف الجديد، وهذه الطريقة رغم ما تثيره من بعض الصعوبات، نظراً لكثرة نفقاتها وطول المدة الزمنية التى تستغرقها، إلا أنها تظهر المعنى الدقيق والحقيقى لعملية الاندماج ، حيث تبرز مضمون العمل الإرادى .

(ب) طرق الاندماج[٢] :

تتعدد طرق الاندماج وتتنوع وفقاً للأهداف المرجوة من عملية الاندماج، وتتنوع أيضاً من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج ، ومن حيث الدلالات والشواهد

---

[١] راجع : د/ طعمة الشمرى، مرجع *سابقه*، ص ١٧٤ .
د/ حسنى المصرى، مرجع سابقه، ص ٤٨ .

[٢] راجع : د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع *سابق*، ص ١٦٢ .٨

العلمية والتجريبية على النحو التالى:

- **أولاً: طرق الاندماج وفقاً للأهداف المرجوة :**

ينقسم إلى نوعين، أولها هو الاندماج المصرفى الأفقى، وهو يحدث من مصارف أو مصرفين فقط يعملان فى ذات النشاط أو تكون أنشطتهم مترابطة كأعمال مصارف الاستثمار والمصارف التجارية ، وتضع الدول قيود قانونية على هذا النوع تلافياً لحدوث احتكار إذا زادت الاندماجات بين هذه المؤسسات فى ذات النشاط.

والثانى هو الاندماج المصرفى الرأسى، وفيه تصبح مصارف صغيرة وفروعها امتداد للمصارف الكبيرة فى المدن الكبرى أو العاصمة[١].

- **ثانياً: طرق الاندماج وفقاً للعلاقة بين أطراف الاندماج:**

وينقسم إلى اندماج إجبارى، ويكون بواسطة السلطات النقدية ، أى بمعرفة المصرف المركزى، ويحدث فى حالة تعثر مصرف ، فيتم ضمه إلى أحد المصارف الناجحة وفقاً لشروط وضوابط تحددها السلطة النقدية فى الدولة ، كما يخدم الاقتصاد الوطنى للدولة، وغالباً ما يصاحب هذا النوع مزايا تشجعية مثل الإعفاءات الضريبية.

والنوع الثانى هو الاندماج الإرادى (الودى). ويحدث بإرادة المصارف بهدف تحقيق مصلحة مشتركة ، والنوع الثالث هو الاندماج المصرفى العدائى، ويحدث رغماً عن المصرف المستهدف للاندماج نتيجة استهداف المصارف القوية لها للاستيلاء عليها لتغيير الإدارة الضعيفة بأخرى قوية وناجحة[٢].

---

[١] راجع : محمود أحمد التونى، مرجع *سابق*، ص ٧٥

[٢] .انظر: طارق عبد العال حماد، *اندماج وخصخصة البنوك* ، ط ١ ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٣، ص ٨.

- **ثالثاً : طرق الاندماج وفقاً للدلالات والشواهد العلمية:**

ويقسم الاندماج وفقاً لهذا المعايير إلى عدة أنواع أولهما هو الاندماج بالابتلاع التدريجى، وفيه يبتلع مصرف آخر تدريجياً بشراء أحد فروع المصرف المراد ابتلاعه ، ثم العودة للشراء مرة أخرى لفرع أخر، إلى أن يمتلك كافة الفروع والوحدات الخاصة به . والنوع الثانى هو الاندماج بالحيازة والنقل للملكية، ويتم بشراء أسهم المصرف المرغوب فى دمجه وفقاً للقوانين المعمول بها فى الدولة.

وثالث الأنواع هو الاندماج بالإمتصاص الاستيعابى، ويكون بشراء عمليات مصرفية فى المصرف المراد دمجه كعمليات الإئتمان والأوراق المالية بشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائى. والنوع الرابع هو الاندماج بالضم لمصرفين أو أكثر وينتج عنه كيان مصرفى ذو شخصية اعتبارية مستقلة مع تكوين اسم جديد ومجلس إدارة موحد للمصرف الجديد، ويضاف إلى الأنواع السابقة الاندماج بالمزج المتفاعل بين مصرفين ، وهو يحمل أيضاً اسماً جديداص وعلامة تجارية جديدة وحصة فى السوق المصرفى أكبر من الوضع القديم . والاندماج القهرى الفورى، يكون بقرار سلطوى حلاً لمشكلة خطيرة يعانى منها المصرف الذى تم إدماجه قهراً[١].

- **رابعاً : شروط الاندماج :**

يشترط فى الاندماج أن يتم بقرار من المصارف المندمجة ، وهذا يعنى الموافقة على عملية الاندماج، كما يشترط عدة شروط شكلية فى عملية الاندماج ، وسوف نتناول كل شرط وفقاً للعرف القانونى فى هذا الشأن على النحو التالى:

---

[١] محسن أحمد الحضيرى، *الاندماج المصرفيه، ط ١ ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٧م، ص ٤٧ .*

(أ) الموافقة على عملية الاندماج :

تتضمن عملية الاندماج تغير فى الشخص المعنوى، وعقد التأسيس والنظام الأساسى لكلتا المؤسستين ، وشرط الموافقة يختلف بحسب ما إذا كان بنك أو مصرف حكومى أو خاص ، فيصدر القرار من مجلس الوزراء المختص فى حالة المصارف الحكومية ، ومن مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية فى حالة البنوك الخاصة غير الحكومية ، حيث تأخذ الحكم القانونى لاندماج الشركات التجارية فيما لم يرد فيه نص.

(ب) الشروط الشكلية للاندماج[١]:

إذا أسفر الاندماج عن شركة جديدة ، يجب أن يحدد عقد الاندماج شروطه ويبين بصفة خاصة طريقة تقويم ذمة الشركة المندمجة ، وعدد الحصص أو الأسهم التى تخصها فى رأس مال الشركة الدامجة ، ولا يكون الاندماج صحيحاً إلا إذا صدر قرار به من كل شركة طرف فيه ووفقاً للأوضاع المقررة لما يطرأ على عقد الشركة المندمجة أو نظامها من تعديلات.

ولا ينفذ قرار الاندماج إلا بعد إنقضاء تسعين يوماً من تاريخ شهره ، ويكون لدائنى الشركة المندمجة خلال الميعاد المذكور الإعتراض على قرار فى الاندماج بخطاب مسجل إلى الشركة ، وفى هذه الحالة يظل الاندماج موقوفاً إلى أن يتنازل الدائن عن معارضته أو أن تقضى هيئة حسم منازعات الشركات التجارية بناء على طلب الشركة بعدم صحة الاعتراض المذكور أوأن تقدم الشركة ضماناً كافياً للوفاء بدين المعترض إن كان أجلاً ، وإذا لم تقدم معارضة خلال الميعاد المذكور اعتبر الاندماج نافذاً.

---

[١] انظر: نظام الشركات الصادر بمرسوم ملكى رقم م/٦ لعام ١٣٨٥ هـ ، الباب العاشر، م٢١٤ ، ٢١٥.

ونلخص مما سبق إلى ضرورة توافر عدة شروط فى الاندماج المصرفى تتمثل فى:

(١) وجود رغبة حقيقية نحو الاندماج من القائمين عليه.

(٢) أن يخضع قرار الاندماج إلى دراسات علمية اقتصادية ومالية.

(٣) تقييم أصول والتزامات المصارف المندمجة وحقوق المساهمين فيها.

(٤) وضع تصور لمراحل الاندماج يحتوى على برنامج زمنى.

(٥) اختيار اسم الكيان المصرفى الجديد والعلامة التجارية وأعضائه وخدماته المصرفية.

(٦) توفير التجهيزات المالية والبشرية اللازمة للإنفاق على عملية الاندماج.

(٧) إتمام عملية الاندماج بدقة من خلال التنسيق بين وحدات المصارف المندمجة.

المطلب الثانى

مبـــادئ الاندمـــاج

الاندماج المصرفى عملية لها أهداف ولتحقيق هذه العملية لأهدافها المرجوة يتعين وضع ضوابط ومبادئ تحقق لها هذه الأهداف، وتلافى أى سلبيات قد تؤثر فى قدرة المصارف المندمجة فى مواجهة التحديات ، وتجدر الإشارة إلى أنه قد يسبب عدم إتباع هذه المبادئ عدم تغيير الوضع المصرفى لهذه البنوك بعد الاندماج ، أما أتباعها بطريقة علمية تراعى مبادئ الاندماج يؤدى إلى زيادة قدرتها التنافسية وما سبق تؤكده العدى دمن الدراسات الحديثة[1].

ومن ثم سوف نتعرض لهذه المبادئ وهما مبدأ الشفافية ، وإعادة الهيكلة المالية والإدارية.

[1] http://www.ilo.org/pubic/french/dialogue.p.813

- **أولاً: مبدأ الشفافية[١] :**

يقتضى مبدأ الشفافية تقديم كافة المعلومات المتعلقة بهذه الكيانات قبل الاندماج للوقوف على المركز المالى الحقيقى من خلال دراسات متنوعة بكافة أنواعها تساعد الكيان الجديد على الوقوف على أسباب القصور والسلبيات.

وتجدر الإشارة أن العبرة ليست فقط بتوافر المعلومات والإفصاح عنها، ولكن يجب أن يتوافر فيها المصداقية ، فالمعلومات توفر تفاصيل عن الكيان المدمج من خلال الإفصاح عن كافة المعلومات والإحصائيات المتوافرة لدى كل بنك، ومصداقية هذه المعلومات هو الذى يوفر الآليات اللازمة لمواجهة الصعوبات والسيطرة عليها، ولا يكون ذلك إلا بالاطلاع على المركز الحقيقى للبنوك الداخلة فى عملية الاندماج.

والمعيار فى نجاح عملية الاندماج أو فشلها هو مدى مصداقية هذه المعلومات . فالمصداقية فى المعلومات تنتج القرار الرشيد بالإقدام على الاندماج من عدمه، ولذلك يتوقف النجاح من عملية الاندماج من عدمه على مدى الشفافية التى يتم من خلالها التعامل.

ولم يقتصر الأخذ بمبدأ الشفافية على الاندماج فقط، بل امتد إلى كافة المعاملات الدولية فى مجال التجارة الدولية من خلال النص عليه فى الاتفاقيات الدولية المنبثقة عن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ، حيث ألزمت هذه الاتفاقات كل دولة من الدول الموقعة عليها بإنشاء مركز معلومات يوفر كافة المعلومات التى تتطلبها ، ويكون

---

[١] د. محمد إبراهيم موسى، *اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة* ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨، ص ٦٨ وما بعدها.

وانظر: التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٩، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩.

على اتصال مع مركز التجارة فى الخدمات التى تتبع منظمة التجارة العالمية والأطراف الآخرى. ومن هذه الاتفاقيات افتقاية التريبس (TRIPS) ، اتفاقية (GATS) واتفاقية (جنيف لعام ١٩٩٧).

وقد اشترطت بعض القوانين الداخلية أن يرفق بمشروع عقد الاندماج تقرير بالأسس التى تم بناءً عليها التقدير المبدئى لأصول وخصوم الشركات الراغبة فى الاندماج ، وذلك إعمالاً لمبدأ الشفافية ، حيث يجب على مجلس الإدارة أو المديرين أو من له حق الإدارة من الشركاء بحسب الأحوال، أن يحيل إلى مراقب الحسابات المختص فى كل شركة مندمجة فى حالة وجوده مشروع عقد الاندماج وملحقاته والتقرير الذى أجرته اللجنة لأصول وخصوم الشركات المندمجة ، وذلك قبل الموعد المقرر لإجتماع جمعيات المساهمين أو الشركاء للنظر فى عقد الاندماج بستين يوماً على الأقل.

- **ثانياً : إعادة الهيكلة الإدارية والمالية[١]:**

تعنى عملية الاندماج إجراء هيكلة فى الأجهزة الإدارية ، وعلى السياسات المالية التى يتم انتهاجها ، وسوف نتعرض أولاً للهيكلة الإدارية ثم الهيكلة المالية .

(أ) إعادة الهيكلة الإدارية :

هى عبارة عن إعادة الهيكلة الإدارية للكيانات المندمجة ، وهى إجراء لازم لمواجهة التحديات التى يواجهها القطاع المصرفى وتطويره بما يؤهله لمواجهة هذه

---

[١] انظر: د. محمد إبراهيم موسى، مرجع *سابق*، ص ٧٨ وما بعدها.
د. صفوت عبد السلام عوض الله ، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفى، ص ١٦ وما بعدها.
http://www.oarabcomconsult.com

التحديات والتغلب عليها، وذلك برسم الطريق الصحيح إذا ما تم بأسلوب علمى سليم يتسم برسم السياسات والأنشطة والخدمات التى يقوم بها الكيان المندمج ويوفرها للعملاء.

وتبرز أهمية الهيكلة الإدارية فى المتغيرات العالمية واتساع الأسواق، فقد كان لاتفاقية منظمة التجارة العالمية تأثيرات عالمية تتمثل فى الاتجاه نحو العولمة وداخلية فى الاتجاه نحو الخصخصة، وهذه المتغيرات سوف تؤثر بدورها على السياسات المصرفية للبنوك ، وهنا يأتى دور أو ضرورة التنظيم الإدارى برسم خطة للعمل تسمح للكيان الجديد بالعمل بصورة تعود بالنفع على الاقتصاد القومى.

ولذلك تفرض هذه الظروف والمتغيرات ضرورة مواكبة التطور بتنمية العنصر البشرى عن طريق رفع مستوى الأداء بالتدريب على الأدوات والتقنية الحديثة فى أماكن العمل المختلفة ، وهو أمر نصت عليه قواعد القانون الدولى للعمل ، ويمثل التزام قانونى دولى.

وتتم عملية الهيكلة الإدارية بإعداد طاقم إدارى على علم ودراية بالتحديات التى يواجها القطاع المصرفى وما يجب اتخاذه من إجراءات وآليات لمواجهة هذه التحديات كتطوير العمل بالخدمات المصرفية ، وإنشاء خدمات مصرفية جديدة بحيث يستفيد من ثورة المعلومات.

ومن هذه الآليات أيضاً انتهاج سياسة تبنى وانتقاء عناصر الإدارة ، على قدرة عالية من الكفاءة والخبرة والدارية بالسياسة التى يتعين على الكيان الجديد إتباعها، ولذلك بدأ العديد من البنوك على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى بجذب قيادات مصرفية أجنبية تتولى المسئولية أو بمعنى آخر تتولى عملية التطوير والسعى نحو تقديم خدمة جيدة وجديدة فى السوق المصرفية.

ومن ثم يعد العنصر البشرى أداة فاعلة فى نجاح عملية الاندماج أو فشلها فتوافر مستوى تقنى وعلمى وفنى يرتبط بإعطاء الكفاءة الجيدة والخبرة العالمية الفرصة

للاستفادة منها فى وجود صف ثان يحمل العبء عند الضرورة.

وبدون الاهتمام بتنمية العنصر البشرى تولد كيانات مصرفية ضعيفة فنياً بدلاً من أن تولد عملاقة يكون لديها القدرة على التميز والابتكار وجذب العملاء والاحتفاظ بهم[١].

(ب) إعادة الهيكلة المالية :

تمثل عملية إعادة الهيكلة المالية إحدى الركائز الأساسية اللازمة لإصلاح القطاع المصرفى وبدونها يصعب تحقيق الأهداف المأمولة من عملية الاندماج المصرفى، وهذه العملية قد تلازم عملية الاندماج ، ويمكن أن تسبقها ، وتتم هذه الهيكلة بالعمل على رفع كفاءة الأصول وإدارة الموارد والاستخدامات حتى لا يتجمد جزء كبير منها فى مديونيات مطلوب سدادها[٢].

ومن ثم تقتضى عملية إعادة الهيكلة المالية الاستخدام الأمثل للأموال المتوفرة بصورة تمنع أى احتمال للركود الذى يحدث فى حالة تعطيل جزء كبير من أصول البنك وعدم المقدرة على حسن استخدامه.

ولذلك الأهم من وجود رؤوس أموال ضخمة هو التحول جذرياً للأنشطة التى سيمارسها البنك وحسن توجيهها بصورة ترفع من قدرة البنك التنفاسية ويتأتى ذلك بتحول البنك من بنك متخصص إلى بنك شامل يخدم عدد أكبر من العملاء نظراً لتنوع وتعدد الخدمات المصرفية التى يقدمها[٣].

---

[١] - د. أحمد محمد محرز، *اندماج الشركات من الوجهة القانونية ، دراسة مقارنة* ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر، ص ٥١.

- لبنى سعيد، البنوك فى حالة انتعاش أم فى غرفة الانتعاش، إسلام أون لاين نت، ٢ أكتوبر، ٢٠٠٤، ص ١.

-السيد أحمد عبد الخالق، البنوك والتجارة الإلكترونية ، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة المنصورة ، عدد ٢٥ ، ١٩٩٩١، ص ٨ وما بعدها.

[٢] د. محمد إبراهيم موسى ، *مرجع سابق*، ص ١٧.٨٧ .

[٣] د. محسن خضير . *www.albayan.co.ae/emira*

المبحث الثانى
العولمة ودورها فى الاندماج البنكى

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات عالمية سريعة فى الاقتصاد العالمى وتحركات الأسعار والتغيرات فى حجم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية ورؤوس الأموال وبناءً على ذلك انتشرت ظاهرة العولمة على كافة المستويات التكنولوجية والإدارية والتقنية والمالية ، وتعددت مجالات العولمة وتعد العولمة الاقتصادية أساس كل المجالات الأخرى.

والقطاع المصرفى يحتمل مركزاً مهماً فى النظم الاقتصادية نظراً لما يسببه من تأثير إيجابى على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات والتوزيع الكفء لها على الاستثمارات المختلفة.

ومن ثم كلما اتسع النشاط الاقتصادى اتسعت معه خدمات ونشاطات البنوك ، وفى ظل العولمة الاقتصادية حدث الكثير من التغيرات العالمية ، كالأخذ بنظام البنوك الشاملة والاندماج المصرفى بأنواعه السابق ذكرها، ومع زيادة التوجه نحو العولمة وإلغاء الرقابة على الصرف تزايدت ظاهرة غسيل الأموال ، نظراً لإلغاء الرقابة على حرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود.

ومما سبق يمكن القول أن العولمة هى نظام يهدف إلى إزالة العوائق الوطنية الاقتصادية وعصر التكنولوجيا والتجارة وأنظمة الإنتاج وزيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية والمؤسسات المالية الدولية وتحرير الأسواق وإلغاء القيود عليها وخصخصة الأصول والتعاملات فى النقد الأجنبى وتكامل أسواق رأس المال واستحداث أدوات مالية جديدة.

وسوف نتعرض لدور العولمة فى الاندماج البنكى فى مطلبين، نتعرض فى أولهما للآثار التى تخلفها ظاهرة العولمة ، والثانى لمشروعية الاندماج المصرفى وأهميته.

المطلب الأول

الآثار التى تخلفها ظاهرة العولمة

يمثل الاندماج المصرفى أحد آثار ظاهرة العولمة والوسيلة الأفضل لخلق كيانات كبرى قادرة على العمل والمنافسة، حيث لا يوجد محل للكيانات الصغيرة فى ظل العولمة للاستمرار والمنافسة فى الأسواق العالمية، لذلك يؤهلها الاندماج للمنافسة ويمنحها المقدرة على إقامة نوع من التوازن أو المركز المتعادل[١].

وباستعراض الآثار التى خلفتها العولمة ، نجد أن تطبيق اتفاقية أورجواى لتحرير التجارة من شأنه زيادة التجارة نتيجة تحرير الأسواق المالية فى كل الدول، ومن ثم تصبح الدول النامية أكثر تكاملاً مع النظام المالى العالمى، الأمر الذى ينتج عنه تدفق رأس المال إذا توفر المناخ المناسب لجذب هذه الأموال مثل الأستقرار السياسى والأسواق المحلية وأسواق التصدير، والنظام التشريعى والنظام المالى والمصرفى فى الدولة ، وتجدر الإشارة أن المستثمر لم يعد يهتم بانخفاض تكلفة العمل لجذب أمواله ، بل يهتم بصفة أساسية بالإنتاجية ويتوجه حيث يتمتع الإنتاج بالجودة والمعايير والسعر العالمى[٢].

وطبقاً لما سبق سيكون لهذه العولمة تأثير على الجهاز المصرفى فى الدول ، هذا التأثير الاقتصادى يمكن أن يكون إيجابى أو سلبى والمحدد لذلك هو الكفاءة فى

---

[١] انظر فى ذلك :
- د. هالة السعيد، إصلاح الجهاز المصرفى ضرورى ومطلوب إدماج البنوك الصغيرة *http//www.albayan.co.ae/emirates,p2*.
- د. خالد سعد زغلول، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية ، مجلة حقوق، *الكويت، السنة ٢٦ ، العدد الأول، مارس ٢٠٠٢، ص ٦٥* .

[٢] د. محمد إبراهيم موسى، *المرجع السابق*، ص ٩٣.

إدارة الجهاز المصرفى، وما أوضحناه من معايير فى المبحث السابق تؤدى إلى تعظيم الإيجابيات والتقليل من الآثار السلبية ومواجهتها أمر حتمى نظراً للتوسع فى الخدمات المصرفية والتحول من البنوك المتخصصة إلى البنوك الشاملة التى تسعى إلى تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات فى كافة القطاعات.

ومن ثم نتج عن العولمة تحديات عديدة مثل انخفاض القيود على التجارة العالمية نظراً لتخفيض الضرائب الجمركية على السلع الصناعية فى الدول المتقدمة ، والتطور الصناعى فى الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمية، حيث ارتفع نصيب دول شرق آسيا من الناتج العالمى المحلى الإجمالى للعالم من ٥ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة ، وزاد نصيب القطاع الصناعى.

ويضاف إلى ما سبق تكامل أسواق المال الدولية نتيجة حركة رأس المال عبر مختلف دول العالم وزيادة تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبى المباشر، وقد ساعد على هذا التدفق التقدم التكنولوجى وانخفاض تكاليف النقل والاتصال.

ويمكن إجمال الآثار التى تخلفها ظاهرة العولمية فى[١]:

- **يخلف ظاهرة العولمة بعض الآثار على السياسة الاقتصادية الدولية وللتعرف على هذه الآثار نشير إلى أثر العولمة على التنمية الاقتصادية ، وعلى السياسات النقدية وعلى سياسة الميزانية وعلى سعر الصرف.**

---

[١] التمويل والتنمية ، *مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء، المجلد ٣٩ ، العدد ١ ، مارس ١٩٩٩* .

- وانظر : د. محمد إبراهيم موسى، مرجع سابق، ص ٩٤.

د. السيد أحمد عبد الخالق، البنوك والتجارة الإلكترونية ، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، كلية حقوق جامعة المنصورة ، العدد ٢٥ ، ١٩٩٩، ص ٨ وما بعدها.

(١) العولمة والتنمية الاقتصادية :

أسفر نظام العولمة على وجود منظمات دولية تساهم فى التنمية الاقتصادية ، ومن أبرزها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وتعتمد على إجراء مجموعة من البحوث والدراسات ومتابعة التطورات الاقتصادية للدول الأعضاء واقتراح الحلول المناسبة ومنها الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التى توفر الحرية الكاملة لحركة المبادلات والاستثمار بين الدول. ومن نتائج الدراسات التى أجرتها نتيجة هامة تتمثل فى أن خمس دول كبرى جديدة هى روسيا والصين وأندونيسيا والهند والبرازيل التى ستأخذ نصيباً وافر من الناتج المحلى الإجمالى لدول العالم وحجم التجارة الدولية .

(٢) تأثير العولمة على السياسات الاقتصادية :

دفع تيار العولمة اقتضى المساعدة من هيئات دولية متخصصة، مثل: البنك الدولى وصندوق النقد الدولى اللذان يتكامل دورهما فى تقديم المساعدة بقروض طويلة الأجل بهدف المساعدة على التكيف الهيكلى وتحقيق الاستقرار النقدى وتقديم العون النقدى لتمويل التنمية طويلة الأجل، وفى إطار هذا الدور ظهرت الضرورة لمساعدة الدول النامية ، نظراً لاستفحال مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية واضطراب العلاقات النقدية ، ولذلك يعتبر كل من البنك العالمى وصندوق النقد الدولى هما أقوى وكالات التنمية والتمويل الدولى، حيث يسخران أموالهما فى تمويل مشاريع البنية الأساسية، وتشجيع رأس المال الدولى الخاص وتسريع وتيرة الخصصة.

(٣) العولمة والتأثير على سياسة الميزانية :

من المعلوم أنه على الدولة أن توازن الميزانية بصورة يكون فيها تكافأ بين التزاماتها وإيراداتها لتقييم الضمانات والالتزامات المحتملة ، ومن ثم تتخذ القرارات بناءً على أساس التكاليف والمنافع الحقيقية ، وليس الظاهرة.

وتحقيق المنافع فى ظل النظام العالمى يعتمد على الكيفية التى تنتهجها الحكومة

فى توزيع المخاطر، ولذلك يكون من المفيد تقدير القيمة الحالية للخسارة المتوقعة من التزام قائم أو محتمل ويتحقق ذلك بوجود نظام مثالى للمحاسبة والموازنة يسجل القيمة الحالية المتوقعة لجميع العقود التى تبرمها الحكومة.

(ب) العولمة والتأثير على سعر الصرف :

يتضح مدى تأثير العولمة على سعر الصرف فى القروض المقدمة لاستثمارات البنية الأساسية والتى تكون مقدمة بالنقد الأجنبى ويكون لها فائدة معلومة ، ويظهر التحدى عند حدوث تغيرات فى أسعار الصرف والفائدة . ومن ثم يكون على الحكومات السيطرة على أسعار الصرف والفائدة إذا ما تحملت المخاطر كحافز لإتباع سياسات اقتصادية مستقرة.

من جماع ما تقدم يبين لنا الآثار التى تخلفها ظاهرة العولمة على التنمية الاقتصادية فى الدول ، وعلى سياساتها النقدية وميزانيتها ، وعلى سعر الصرف فيها. هذه التحديات المتعددة كان لها التأثير على الجهاز المصرفى ويحقق نتيجة إيجابية فى حالة مواجهة هذه التغيرات بتنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات فى كافة القطاعات، وهو دور الكيان المصرفى الجديد فى حالة تكوين إدارة ناجحة ذات خبرة، وإلا سيكون لهذه التغيرات آثار سلبية تضر باقتصاد الدول النامية ، ولن تستطيع الكيانات المصرفية المندمجة فى هذا الحالة المنافسة فى الأسواق المالية ومجابهة التحديات السابق ذكرها[١].

---

[١] انظر فى ذلك:
- محسن أحمد الحضيرى، مرجع *سابق*، ص ص ٨١-٨٣.
- د. محمد إبراهيم موسى، مرجع *سابق*، ص ١٣١ وما بعدها.
- د. السيد أحمد عبد الخالق، *المرجع السابق*، ص ١٢.
- د. خالد إبراهيم سيد أحمد، *التشريعات الاقتصادية والمالية* ، ٢٠٠٤، ص ١١٤.

المطلب الثانى

مشروعية الاندماج المصرفى وأهميته

تقديم وتقسيم :

عارض الكثير من الفقهاء فكرة خصخصة البنوك، ولم تلق تأييداً أو قبولاً لدى المصرفيين أو المتعاملين فى هذا الموضوع[١].

عكس الأمر السابق يميل الغالبية من الفقهاء والمصرفيين أو المتعاملين إلى الاندماج المصرفى كوسيلة ملاءمة لإصلاح الجهاز المصرفى من ناحية ولإتاحة الفرصة أمام المنافسة المشروعة من ناحية أخرى[٢].

وفى ظل الوقت المعاصر للنظام العالمى ، وفى إطار سياسة العولمة يعد الاندماج هو الوسيلة الأفضل ، حيث يؤدى إلى خلق كيانات كبرى قادرة على العمل والمنافسة فى ظل هذا المتغير الجديد.

فالعولمة وما يترتب عليها من آثار ونتائج لا تدع مجالاً للكيانات الصغيرة أن تتقدم بخدماتها أو الاستمرار فى الأسواق.

---

[١] د. عبد المطلب عبد الحميد، اندماج البنوك أفضل بكثير من الخصخصة ، *مقال منشور* بجريدة *الجمهورية* ٢٨/٣/٢٠٠٢ ، وكذلك د. محمد جوهر.

- pochet. p. reflexions sun le negine junidlgue des pnivatisations rtoc, 1988. p. 369. ets. carreau.
- trevholdr. pnivatisations dnoit bownsien et pnatiyves des manches r. soc. 1997, p.5.

[٢] راجع د. خالد سعد زغلول، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية ، *مجلة كلية حقوق الكويت*، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول، مارس ٢٠٠٢ ، ص ٦٥ ، حيث قال "أنه يتعين اتباع هذا المنهج ، سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الاتحادات الإقليمية لما يهدف إليه على الساحة الاقتصادية من الوصول إلى كيانات مالية عملاقة تستطيع أن تقف أمام منافسة البنوك الأجنبية الزاحفة فى إطار العولمة.

فالاندماج يعد ضرورة حتمية للبنوك الكبرى ومسألة حياة أو موت للكيانات المصرفية الصغيرة[١]، إذ بدونه لن تستطيع البنوك الكبرى أن تتنافس فى الأسواق العالمية أو الصمود فى الأسواق المحلية ، وكذلك لن تستطيع الكيانات المصرفية الصغيرة الوفاء بمتطلبات العملاء إذا لم تندمج فيما بينها.

سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول : مشروعية الاندماج .

الفرع الثانى: أهمية الاندماج المصرفى.

الفرع الأول

مشروعية الاندماج

من المسلم به أن العامل الأساسى والمبرر الأول للاتجاه نحو الاندماج المصرفى للبنوك هو ما نشأ عن منظمة التجارة العالمية من توسعة مجال وحدة المنافسة ، وذلك بمنح الفرصة للبنوك العالمية من الدخول فى السوق المحلية وعرض خدماتها وإمكانياتها على جمهور المستفيدين والعملاء المحليين.

وتلعب البنوك فى الوقت المعاصر دوراً مهماً يعتبر تحولاً عظيم الآثر خاصة بعد استحدام وسائل الاتصال الحديثة والتقدم التكنولوجى فى أداء الخدمات وإبرام العقود والصفقات، وهذا كان من أهم العوامل التى تدفع إلى هذا الاتجاه.

---

[١] راجع د. هالة السعيد، فى إصلاح الجهاز المصرفى ضرورى ومطلوب إدماج البنوك الصغيرة ، حيث قالت "أن الصناعة المصرفية فى الدول الناشئة لا تزال صغيرة الحجم، مما يحتم ضرورة اندماجها واتحادها فى كيانات أكبر قادرة على المنافسة فى ظل السوق العالمى المتسع الذى لا يقبل بوجود الضعفاء."

ففى ظل سياسة العولمة لا يمكن الحديث عن عدم مشروعية الاندماج فبحث عدم المشروعية يقتصر أثره على الأسواق المحلية ،حيث تبدو جدوى الحديث عن النتائج التى تهدف إليها تلك السياسة . فغالبية الأنظمة القانونية تعمل على الحد من الاندماج عندما يؤدى ذلك إلى منع أو تقييد المنافسة بين الشركات والمؤسسات الوطنية أو فى السوق بصفة عامة ، أو عندما يحتمل معه تكوين مركز احتكارى فى سلعة أو خدمة معينة أو فى نطاق السوق الجغرافية[١].

وبناء على هذه المتغيرات وتلك المستجدات تبدو مشروعية الاندماج المصرفى للبنوك لمواجهة ظاهرة العولمة.

الفرع الثانى

أهمية الاندماج المصرفى

ذكرنا فيما سبق أن هناك أسباب عديدة تتطلب اللجوء إلى سياسة الاندماج، يندرج البعض منها تحت ما يسمى بأهمية الاندماج، والبعض الآخر تقتضيه منظمة التجارة العالمية من خلال الفرصة التى منحتها للكيانات المصرفية الأجنبية بعرض خدماتها فى الأسواق المحلية[٢].

- **أولاً : أهمية ونتائج الاندماج المصرفى للبنوك :**

يحقق الاندماج المصرفى للبنوك العديد من النتائج نذكر منها الآتى:

(١) إتاحة الفرصة أمام المشروعات المندمجة لتحقيق أرباح أفضل، نظراً لما يحققه من استخدام أمثل لأدوات العمل إذا ما قورن ذلك باستخدامها السابق

---

[١] راجع : د. حسين محمد فتحى، *الممارسات الاحتكارية والتحالفات التجارية ، دراسة لنظام الإنتيترست فى النموذج الأمريكى*، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠.

[٢] جاءت هذه النتائج المشار إليها بطريقة مجملة فى تقرير اللجنة الدائة للتجارة والبنوك الكندى

على عملية الاندماج[١].

(٢) إتاحة الفرصة لتكوين أو توفير رأس مال ضخم يمكن من خلاله الاستمرار فى السوق، بل وغزو أسواق أخرى، لذلك كان من الصعب التفكير فى غزو هذه الأسواق قبل تلك السياسة ، وإن كان ذلك يحتاج إلى حسن استخدام رؤوس الأموال، حتى لا نصل إلى مرحلة التضخم بما ينشأ عنها من عدم مقدرة المشرع على توفير المرونة والفعالية وسرعة اتخاذ القرارات واقتناص الفرص.

(٣) فتح الباب أمام المنافسة المشروعة[٢] من الصعوبة قبول وجهة النظر الفقهية المؤيدة للإقلال من ظاهرة الاندماج المصرفى بدعوى أن الاندماج يضع نهاية للمنافسة بين المشروعات والمؤسسات المندمجة ، الأمر الذى يؤثر على جودة الإنتاج والمنتجات وأسعارها، وعلى حسن أداء الخدمات، نظراً لاحتكار تلك المشروعات والمؤسسات للمجال الذى يحدث فيه الاندماج[٣].

(٤) زيادة ثقة العملاء فى البنوك : لا شك أن الاندماج المصرفى للبنوك يزيد من ثقة العملاء فى معالمتهم مع البنوك، نظراً لما يؤدى إليه من إحداث للكيان الجديد، وخفض لتكلفة الخدمات المصرفية ، وبالتالى زيادة القدرة التنافسية على تلك

---

[١] هذا ما تضمنه التقرير الذى قدمه مكتب العمل الدولى عن اندماج البنوك ، إذ جاء فيه "أن الاندماج عنما يتم بصورة صحيحة فإنه يحقق أرباح أفضل لما يؤدى إليه من خفض للأسعار وتطوير للخدمات وزيادة للأنشطة."

[٢] راجع كل من د. عدلى محمد توفيق، و د. خالد إبراهيم سيد أحمد، التشريعات الاقتصادية والمالية.

[٣] د. أحمد محمد محرز - الوسيط فى الشركات التجارية - وتعقب عليه بأنه على فرض التسليم بصحة هذا الرأى ، فإن هذه النتيجة لا يقتصر أثرها، ولا يرتبها الاندماج فقط، وإنما تخلفها أيضاً ظاهرة الخصخصة ، فإذا كانت هذه الأخيرة تولى أهمية خاصة "لتوسعة نطاق المنافسة إلى أقصى حد ممكن" ، فإنه أحياناً لا يمكن فتح باب المنافسة لبعض الأنشطة الاقتصادية كتلك المجالات المسماة بالاحتكارات الطبيعية ، فمثلاً من غير المجدى اقتصادياً ترخيص أكثر من شركة واحدة لنقل الطاقة الكهربائية أو لتوزيع المياه أو الصرف الصحى، أو للاتصالات السلكية المحلية ، لاعتمادها على شبكات باهظة التكلفة - راجع تأييداً لهذا القول - د. مهدى إسماعيل الجزاف (الجوانب القانونية للخصخصة - *مجلة حقوق الكويته، السنة ١٩ ، العدد الرابع، ديسمبر، ١٩٩٥* .

الكيانات الكبرى القادرة على العمل فى ظل هذه التطورات، وتلك أمور يصعب تحقيقها من خلال خصخصة البنوك، لما تؤدى إليه تلك السياسة من إثارة الخوف لدى المودعين.

فضلاً عن تلك المخاوف لن تؤدى الخصخصة إلى زيادة رأس مال البنك، تلك التى يوفرها الاندماج نظراً لإعطائه الفرصة للقطاع الخاص للدخول فى الكيان المندمج بنسبة محددة.

وهكذا تتحقق من خلال الاندماج الأهداف التى ترمى إليها سياسة الخصخصة ، فضلاً عن تجنب المخاوف التى تحدثها تلك السياسة وما تتركه من ذعر وإحجام من جانب المودعين على التعامل مع البنوك.

على العكس يساعد الاندماج على زيادة التعامل مع البنوك وازدهاره ، بفضل توافر الكوادر القادرة على جذب العملاء، واكتساب ثقتهم ، خاصة عندما يلمسون ما تبذله تلك المؤسسات من جهد وما تقوم به من تطوير من أجل رفع مستوى الأداء والمحافظة على رضائهم[١].

(٥)مواجهة سياسة التحرر العالمية : يعد الاندماج المصرفى للبنوك أحد الأساليب أو الوسائل التى يمكن للمؤسسات المصرفية اللجوء إليها لمواجهة ما فرضته سياسة التحرر العالمية ، والتى أرستها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية من مبادئ والتزامات يتجلى أهمها فى النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية المتماثلة .

وهكذا يقتضى الأمر التعرض بشيء من التفاصيل لهذين المبدأين للتعرف على ما

---

[١] راجع فى ذلك د. السيد أحمد عبد الخالق - البنوك والتجارة الإلكترونية - همجلة البحوث القانونية والاقتصادية - *كلية الحقوق - جامعة المنصورة ، ١٩٩٩ ، العدد ٢٥ "حيث يقرر أن المنافسة بين البنوك لا يقتصر نطاقها على المجال الوطنى، وإنما اكتسب هذا الأخير نطاقاً دولياً فى ظل سياسة تحرير التجارة العالمية . الأمر الذى يقتضى قيام كل بنك بتطوير نفسه، وإلا فإنه سيفقد أرضه لغيره من البنوك*، حسب مبدأ أن لم نفعلها نحن سيقوم بها الغير. ....

يحدثانه من آثار تؤثر بالسلب على مقدرة البنوك والمصارف فى الاستمرار فى أداء دورها والقيام بواجباتها. ومن أهم سياسة التحرر العالمية النفاذ إلى الأسواق.

وفيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق من خلال طرق التوريد المحددة فى المادة الأولى من اتفاقية تحرير الخدمات المالية ، والتى تضمنت "أن يقدم كل عضو للخدمات ولموردى الخدمات من أى عضو آخر، معاملة لا تقل رعاية عن تلك المنصوص عليها بموجب الأوضاع والاشتراطات المتفق عليها والمدرجة فى جداول التنازلات الخاصة به".

وتطبيقاً لهذه المادة يجب على كل دولة تحديد القطاعات التى ينفذ فيها وما تضعه من قيود أو إجراءات خاصة بها.

لقد حددت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية مجموعة من الإجراءات أو القيود التى لا يمكن اعتمادها أو تطبيقها من الدول الأعضاء إلا إذا كانت مدرجة فى جداولها، وهذه القيود تجمل فى الآتى:

١- قيود على عدد الخدمات المقدمة.

٢- قيود على القيمة الكلية للخدمات المقدمة.

٣- قيود على عدد عمليات الخدمات أو على الكمية الكلية فى عدد الخدمات.

٤- قيود على عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يعملون فى قطاع الخدمات أو فى المكان الذى تقدم فيه الخدمات.

٥- خدمات أو احتياجات على نماذج الوحدات القانونية أو المشاركة المسموح بها.

٦- قيود على مساهمة السوق الأجنبى.

هكذا يبدو بوضوح أنه اتساقاً مع سياسة التحرر وإزالة الحواجز السياسية والجغرافية والاقتصادية والتى مهدت لها منظمة التجارة العالمية الطريق قررت اتفاقية

تحرير تجارة الخدمات (الجاتز) واتفاقية الخدمات المالية مجموعة من المبادئ والالتزامات التى يتعين على الدول الأعضاء فى المنظمة الالتزام بها والتى يعد من أهمها مبدأ النفاذ إلى الأسواق، والذى يقتضى من الدول الأعضاء تمهيد الطريق أمام المؤسسات الأجنبية لآختراق الأسواق المحلية وتذليل كافة الصعاب وإلغاء جميع القيود التى تحول دون تحقيق هذا الهدف.

ويمثل التطوير الذى جاءت به تجارة الخدمات المالية فى صياغة مجموعة من القواعد التى تساعد على حرية دخول مورد الخدمة الأجنبى إلى السوق المحلية كإمكانية توريد الخدمات عبر الحدود والسماح بالوجود التجارى الأجنبى ، سواء بإنشاء مؤسسات فى السوق المحلية أو بانتقال الأشخاص إلى الأسواق المحلية لتقديم الخدمة.

نظراً لما تمتلكه الدول المتقدمة من مزايا نسبية فى مجال الاستثمار فى الخدمات المالية ، الأمر الذى أقتضى منها اتخاذ كافة الإجراءات وانتهاج السبل التى تحقق التحرير لهذه التجارة وتمثلت هذه الأخيرة فى تبنى اتفاقية خاصة بهذه التجارة تلزم الدول الأعضاء فيها بتقديم جداول التزاماتها على نحو يقتضى منها السماح للبنوك المشتركة وفروع البنوك التجارية بممارسة الخدمات المصرفية فى الأسواق المحلية وإزالة كافة القيود التى تحدث هذا السماح.

فى الواقع إن الهدف الحقيقى الذى يخفيه مبدأ النفاذ إلى الأسواق هو الحد من المقدرة التنافسية للمؤسسات والأطراف المحلية لحساب نظيرتها الأجنبية.

ويتجلى هذا الهدف فى نصوص اتفاقية (الجاتز) والتى تسمح للدول الأعضاء فيها بإقرار معاملة تفضيلية للمورد المحلى، مادام أنها لا تستهدف رفع المقدرة التنفاسية للأطراف المحلية على حساب الأطراف الأجنبية[1].

[1] Hoekman B. : liberalizing Trade in Service-World bank discussion papers. n. 293. the World bank washington. D.C. 1995. p. 32.

المبحث الثالث

تأثير الاندماج على الدور الوظيفى للبنوك

- **تمهيد وتقسيم :**

لقد شهد العمل المصرفى تغييراً جوهرياً، فلم يعد الأمر قاصراً على قيام البنوك بالدور التقليدى، وإنما تطور أدائها وامتد عملها إلى مجالات جديدة ، وتوسعت فى أنشطتها والخدمات المقدمة[١].

وهذا التغيير الذى طرأ على دور البنوك كان ثمرة حقيقية للتغيرات الجذرية فى أدوات الاتصال وانتقال الأموال، وإلى ظاهرة التحرر التى طالت كافة العمليات وكافة القطاعات، لذلك قامت معظم الدول بإلغاء العديد من القيود التى كانت تحول دون ممارسة البنوك للكثير من الأنشطة[٢]. وترتب على ذلك قيام البنوك فضلاً عن تقديم الخدمات والأنشطة المصرفية بتمويل الاستثمارات الصناعية طويلة الأجل وإنشاء المشروعات الإنتاجية وتقديم ما يلزمها من تمويل.

وهكذا تحمل الآثار المترتبة على الاندماج المصرفى للبنوك فى تغيير دور البنوك، وهذا يأتى إما من التوسع التدريجى فى الأنشطة التى تقوم بها أو من خلال التطرق إلى مجالات جديدة لم تكن تباشرها من قبل.

وبناءً على ما تقدم سوف نتناول فى هذا المبحث ثلاثة مطالب على النحو التالى:

---

[١] راجع : د. السيد أحمد عبد الخالق، البنوك والتجارة الإلكترونية - *سالف الذكر*.

[٢] راجع فى هذا المعنى : الأستاذ/ رشدى صالح عبد الفتاح صالح ، تأثير دور العولمة على المصارف والبنوك.

- المطلب الأول: الاندماج بين الاستقلال والاحتكار.
- المطلب الثانى: الآثار المترتبة على الاندماج المصرفى.
- المطلب الثالث: تقييم عملية الاندماج البنكى.

المطلب الأول

الاندماج بين الاستقلال والاحتكار

من المنطقى أن يتلازم مع المتغيرات المتلاحقة فى النظام العالمى الاتجاه نحو تركيز المؤسسات أو المشروعات وتحولها من وحدات صغيرة إلى وحدات كبيرة، ولا شك أن الاندماج يعد الوسيلة الفعالة التى يتم من خلالها إقامة هذا التوازن لما يحدثه من آثار ويسمح به من تكوين أو إقامة للمؤسسات الضخمة[١].

ولكن هناك تساؤل يطرح نفسة على مائدة البحث يتعلق بمدى علاقة الاندماج بإرادة الاستقلال التى يتمتع بها كل كيان وطنى ؟ وعلاقة هذا الاندماج بالاحتكار.

لهذا سوف نتناول هذا المطلب فى الفرعين التاليين:

- الفرع الأول: الاندماج المصرفى وعلاقته بالاستقلال.
- الفرع الثانى: الاندماج المصرفى وعلاقته بالاحتكار.

---

[١] راجع فى هذا المعنى :
Dvcovloux - FanardC La Reforme francdise des fusions. ant. prec. p. 282.

الفرع الأول

الاندماج المصرفى وعلاقته بالاستقلال لكل من البنوك والشركات القابضة

يعد الاندماج المصرفى أحد وسائل الاستفادة الكاملة من الاستثمارات اللازمة لإعداد المؤسسات التجارية والاقتصادية والمالية وتحديث لخدماتها التقليدية وخلق لأنواع جديدة.

إلا أن الأمر عكس الشركات القابضة فيؤثر عليها التضحية باستقلالها القانونى الذى كانت تتمتع به. لذا سوف نتعرض لتلك النقطتين:

- أولاً: أثر الاندماج المصرفى على استقلال البنوك المندمجة:

لا شك أن الاندماج المصرفى يحقق التركيز بين البنوك مثل الاندماج الذى يحدث بين بنكين من البنوك المتخصصة كبنوك التنمية الصناعية أو بنوك التنمية والإئتمان الزراعى والتعاونى.

فالاندماج يهدف إلى تنمية الأنشطة سالفة الذكر بزيادة رأس مالها أو فى تخصصها دون التغيير فى نشاطها.

كما يحقق الاندماج التكامل الرأسى عندما يقع بين بنكين يقومان على أغراض متكاملة ومثاله الاندماج الذى يقوم بين بنكين يقوم أولهما على قبول الودائع ومنح الإئتمان قصير الأجل كالبنوك التجارية، بينما يقوم الثانى بتبنى المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل.

فالاندماج المصرفى للبنوك يعتبر الوسيلة الفعالة لإنقاذ البنوك من خطر الإفلاس والفناء إذا ما أختارت البنوك حياة العزلة ، فالاندماج وسيلة بقاء واستمرار، ففى سبيله ينبغى التضحية بأى شيء والتخلى عن أى استقلال كانت تتمتع به.

- **ثانياً: الاندماج المصرفى وأثره على استقلال الشركات القابضة:**

كثيراً ما تبتعد الشركات والمؤسسات عن سياسة الاندماج واللجوء إلى وسيلة أخرى تحقق نفس الأهداف المرجوة.

تتمثل هذه الوسيلة الأخرى فى خلق لشركة أو مشروع جديد يقتصر دوره على شراء كمية من الأسهم التى تتملكها المشروعات المراد إدماجها على نحو يسمح لها بالسيطرة عليها والمحافظة على استقلالها، ويعرف هذا النظام باسم الشركات القابضة[1].

وتعتبر صورة الشركة القابضة هى الصورة الغالبة التى تفضل الشركات اللجوء إليها عندما تريد السيطرة على كميات الإنتاج أو أسعار السلع والخدمات.

ويلاحظ أن اللجوء إلى نظام الشركات القابضة فى مجال البنوك لا يؤدى إلى تحقيق الأهداف التى يرمى إليها الاندماج.

ولكن ينبغى أن نلفت النظر أن سياسة الاندماج أفضل من نظام الشركات القابضة لقيامه على مبدأ الشفافية والتطلع إلى رفع قدرات الأجهزة المصرفية بما يمكنها من المنافسة فى الأسواق والصمود فى مواجهة المؤسسات الأجنبية مصرفية أكانت أم غير مصرفية.

على العكس يتعين النظر إلى الاندماج فى الوقت المعاصر كظاهرة لها أهميتها وثقلها وتأثيرها الإيجابى الكبير على الاقتصاد القومى، فما تملكه المشروعات المندمجة من إمكانات هائلة وقدرات عالية وطاقات ضخمة يستدعى النظر إليها بعناية وبعين ثاقبة لما لها من دور أساسى فى التأثير على الاقتصاد القومى، هذا بالإضافة إلى دورها

[1] Cheminadey : Nature Juridique de la Fusion Ant > Prec. P. 41

الأساسى فى حماية المشروعات الوطنية ومساعدتها على الصمود أمام المشروعات الأجنبية ، والتى ساعدتها منظمة التجارة العالمية ويسرت لها السبل لغزو الأسواق المحلية ومنافسة المؤسسات الوطنية.

فالإمكانات المتاحة للمشروعات المندمجة تجعلها قادرة على خوض سبيل المنافسة ، فمن ناحية يمكنها من خلال رؤوس الأموال الضخمة التى يخلفها الاندماج التطرق إلى مجالات جديدة وتحسين أداء الخدمة فى المجالات التقليدية.

ومن ناحية أخرى يمكنها من خلال الإمكانات البشرية الاستفادة من تلك الموارد المالية الكبيرة وحسن استغلالها مما يزيد من الأرباح ويكثر من العملاء ويقلل من الخسائر.

فالاندماج يمثل إذن ملاذاً للمؤسسات الوطنية ، حيث إن ذلك يقوى من ساعدها ويشد من أذرها، فضلاً أنه ينمى من قدراتها الإنتاجية ويجعلها أكثر صموداً ومقدرة على الاستمرار أمام المؤسسات والمشروعات الأجنبية.

فضلاً عن أن إتباع مبدأ الاقتصاد الحر، وما يترتب عليه من الأخذ بمبدأ حرية المنافسة فى الأسواق المالية والتجارية وغيرها يترتب عليه وجوب إنتهاج السياسات التى تقوى من تلك الحرية لما يخلفه ذلك من تحقيق خدمات أفضل لا سيما فى مجال عرض الخدمات سواء من حيث توعيتها أو من حيث تكلفتها.

الفرع الثانى

الاندماج وعلاقته بالاحتكار

من المنطقى أن يصاحب المتغيرات المتلاحقة فى النظام العالمى وبصفة خاصة العولمة وفتح الأسواق كأنها سوق واحد، وعدم غلق الباب على عالم معين ، فهذا

يتطلب تركيز أو احتكار للمؤسسات أو المشروعات من مؤسسات صغيرة إلى وحدات كبيرة ضخمة تتواكب مع المتغيرات العالمية.

فالوحدات الصغيرة تندسر مع ظاهرة العولمة ولا تتواكب معها لموائمة النظام العالمى.

فعملية التحول من المؤسسات أو المشروعات الصغيرة إلى تجميع وتركيز لهذه المؤسسات ، والمشروعات إلى وحدات كبيرة تمثل المحرك الأساسى لتحقيق التوازن الاقتصادى والمالى بين المؤسسات الوطنية ونظيرتها الأجنبية ، فالاندماج هو العامل الأساسى الذى يتم من خلاله إقامة هذا التوازن لما يحدثه من آثار ويسمح به من تكوين أو إقامة للمؤسسات الضخمة[1]، ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر أن فكرة الاندماج بين المؤسسات أو المشروعات الصغيرة إلى وحدات كبيرة يترتب عليه أن تفقد هذه المؤسسات أو المشروعات إراداتها فى الاستقلال ، فهذه تضحية يقابلها البقاء والاستمرار فى السوق العالمى.

والاندماج له علاقة من جانب أخر بالمركز المسيطر أو الاحتكارى ولحدود السوق وهو ما سوف نتناوله فى النقاط الآتية :

- أولاً: مركز المسيطر أو المحتكر :

هو مقدرة المؤسسة أو المشروع على التحكم فى أسعار السلع أو الخدمات أو تفادى المنافسة بصرف النظر عن النسب التى يحوزها لإحكام هذه السيطرة.

من هذا المعنى يتضح أن المعيار الذى يرتكن إليه لتحديد هذا المركز ذو شقين ، يتمثل أولهما فى المقدرة على التحكم فى أسعار السلع أو الخدمات ، سواء بالزيادة أو

[1]Dvconloux- Fanard C. : La reforme francaise des fusions ant prec. P. 242.

النقصان . وثانيهما فى إمكانية تفادى المنافسة دون الاقصاء الفعلى للمنافسين.

ويتضح مما سبق ، أن تحقق الشق الثانى ما هو إلا نتيجة منطقية لتحقق الشق الأول . إذ أن السيطرة على الأسواق والتحكم فى الأسعار فى المدى القريب تؤدى حتما إلى تفادى المنافسة .[1]

- **ثانياً : الاندماج وحدود السوق :**

للوقوف على تكوين الممارسات الاحتكارية ينبغى التعرف أو تحديد الرقعة الجغرافية للسوق الذى تمت فيه هذه الممارسات فكلما كانت حدود هذه السوق مترامية الأطراف أو واسعة النطاق كلما كان الحكم على هذه الممارسات أو التحالفات أمراً ميسوراً، إذ يصعب فى هذه الحالة القول بتكوينها لمراكز السيطرة أو احتكارية[2] على العكس من ذلك يسهل القول بتكوين هذه المراكز كلما ضاقت أو قلت حدود السوق الذى قامت تلك التكتلات من أجل المنافسة فيه.

1 Landeseponser, Market Power in Antitrust Cases Law. Rev (Harvard) 1991. 937. Richard. G. Market Power and Monopoly Power in Antitrust Analysis law Rev. Conrnell) 1989. 190.

2 Dubois- r. P. : L'application des regles de concurrence ant. Prec. P. 63. et s.

المطلب الثانى

الآثار المترتبة على الاندماج المصرفى

- **عـــام :**

يعتبر الاندماج المصرفى من الظواهر العالمية المستحدثة ذات التأثير البالغ على كافة الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة والنشاط المصرفى بصفة خاصة ،ومما لا شك فية إن سلامة تطبيق عمليات الاندماج المصرفى طبقا للشروط والضوابط المحددة ، يترتب عليها العديد من الآثار والنتائج الإيجابية التى يصعب الحصول عليها فى ظل التطبيق الخاطئ .

وبناءً على ذلك سوف نتناول الآثار المترتبة على الاندماج المصرفى فى فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول

الآثار الإيجابية للاندماج المصرفى

١- يترتب على عملية الاندماج الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم واسعة النطاق وزيادة أنشطة وعمليات المصرف الجديد التى تنقص من عملية التكاليف وزيادة الإيرادات.

٢- يترتب على عملية الاندماج زيادة قدرة المصرف الجديد على إجراء البحوث والدراسات وإدخال الميكنة التى تزيد من تطوير وتحسين وتحديث العمليات المصرفية.

٣- يترتب على عملية الاندماج قدرة المصرف الجديد على زيادة عدد فروعه فى الداخل والخارج.

٤- يترتب على عملية الاندماج مزايا تنافسية قائمة على مجموعة من الوفورات الداخلية والخارجية والإدارية.

٥- يترتب على عملية الاندماج اتباع المصرف الجديد أحدث أساليب العمل الإدارى وتشجيع العاملين بتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

٦- يترتب على عملية الاندماج زيادة قدرة المصرف الجديد على تكوين احتياطيات علنية وسرية تدعم المركز المالى للمصرف.

٧- يترتب على عملية الاندماج زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد الذى يزيد من قيمته ، ومن ثم زيادة الإيداعات الناتجة عن زيادة عدد عملائه.

٨- يترتب على عملية الاندماج زيادة تنوع مصادر الودائع وإيجاد طرق لتوظيفها التوظيف الأمثل للحصول على عائد وربحية أكبر[١].

٩- يترتب على عملية الاندماج خلق تكتلات وكيانات مصرفية ومالية كبيرة قادرة على مواكبة متطلبات التحديث والعولمة.

١٠- يترتب على عملية الاندماج التزام المصرف الجديد بالوفاء بجميع الإلتزامات والديون المتبقية على المصرف المندمج أو الدامج ، ومن هنا فالاندماج لا يتولد عنه إسقاط الالتزامات.

١١- يترتب على عملية الاندماج زيادة قاعدة رأس مال المصرف الجديد، ومن ثم كفاية وقوة ومتانة المركز المالى له.

---

[١] عبد المطلب عبد الحميد، *العولمة واقتصاديات البنوك* ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥.

١٢- يترتب على عملية الاندماج ارتفاع نصيب المصرف الجديد من حيث حصوله على ترتيب إئتمانى أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الإئتمانى.

١٣- يترتب على عملية الاندماج بين الوحدات المصرفية خلق أدوات ووسائل دفاعية تستخدم لحل المشكلات التى تعانى منها بعض المؤسسات المصرفية والمالية ، سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية[١].

الفرع الثانى

الآثار السلبية للاندماج المصرفى

لا تخلو عملية الاندماج المصرفى من آثار سلبية بالرغم من عدة الآثار الإيجابية التى سبق ذكرها ، ومن أهمها :

١- قد يترتب على عملية الاندماج أوضاع احتكارية وشبه احتكارية فى المؤسسات المصرفية والمالية.

٢- يترتب على عملية الاندماج اختلالات فى السوق المصرفى واختفاء دوافع التنظيم داخل العمل الإدارى.

٣- يترتب على الاندماج المصرفى زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الاندماج التى ينتج عنها إخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدى إلى زيادة الأخطاء وعدم تداركها وتصحيحها فى الوقت المناسب[٢].

---

[١] فضل على ناجى، الدمج المصرفى واختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية ، *رسالة دكتوراه* غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

[٢] عبدالمطلب عبد الحميد - العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع *سابق*، ص ص ١٧١-١٧٢.

٤- عدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفى لهذا كان من الصعب معرفة نتيجة الاندماج المصرفى مسبقاً.

٥- يترتب على عملية الاندماج زيادة حجم المؤسسة المصرفية والتى ينتج عنها ظهور البيورقراطية وطول خطوط المسئولية واتخاذ القرار.

٦- قد يترتب عن عملية الاندماج تركز فى الصناعات المصرفية التى ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل ، ويؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف.

٧- إن عملية الاندماج المصرفى بين المؤسسات المصرفية قد يترتب عنها قيام السلطات النقدية بفقدان هذه المصارف المندمجة لأصول قد تكون مرتفعة فى هذه الأسواق[١].

المطلب الثالث

تقييم عملية الاندماج البنكى

أن عمليات الاندماج المصرفى تمتد آثارها الإيجابية والسلبية إلى الاقتصاد القومى ككل، فمن الناحية الإيجابية يحقق هذا الاندماج مزايا عديدة،

منها إتاحة الفرصة أمام البنوك وكافة المؤسسات المالية إلى تحقيق أرباح أفضل، وتكوين رأس مال ضخم يمكن من خلاله الاستمرار والحفاظ على العملاء، وفتح الباب أمام المنافسة المشروعة، هذا من جهة.

[١] محمد السعيد على جويلى ، إمكانيات رفع كفاءة أداء البنوك العامة المصرية فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، *رسالة ماجستير غير منشورة*، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧.

ومن جهة أخرى، زيادة قدرة المصرف الجديد على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج، تؤدى إلى زيادة الدخل القومى ، وبالتالى تحسن ميزان المدفوعات.

ومن جهة ثالثة، يعمل المصرف الجديد بجانب المؤسسات المصرفية القوية على توفير استراتيجية إنقاذ تستخدمها السلطات الرقابية فى دمج المؤسسات المصرفية الضعيفة ، وبالتالى ظهور كيانات مصرفية قادرة على توفير الموارد المالية الضخمة التى تحتاجها المشروعات القومية .

أما من الناحية السلبية للاندماج البنكى فإن كبر حجم المصارف المندمجة يجعلها تقوم بإستثمارات ذات مخاطر عالية معتمدة فى ذلك على دعم وحماية المصرف المركزى، مما يؤدى إلى احتمال تعثرها وإفلاسها ، وقد ينتج عنها حدوث كوارث وأزمات مالية تمتد إلى الاقتصاد القومى ككل، وهذا يمثل مشكلة كبيرة للقطاع المصرفى بشكل خاص وللاقتصاد القومى بشكل عام.

وجدير بالذكر ،إن كل تلك الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الاندماج المصرفى يمكن أن تكون صحيحة فقط خلال الأجل القصير من فترة الاندماج، إلا أنها يمكن التغلب عليها من خلال إخضاع قرار الاندماج المصرفى إلى دراسة متأنية وعميقة ، ومراجعة شروط وضوابط عملية الاندماج لإتمام العملية بنجاح.

الخاتمـــة

لا شك أن للمتغيرات العالمية التى المتلاحقة لها تأثير واضح على سوق الخدمات المصرفية ، سواء كان من البنوك أو من الشركات من ناحية تغيير السبل التى تتبعها هذه المؤسسات حتى يمكنها التعامل مع المبادئ التى أرستها الاتفاقيات الدولية التى أدت إلى توسيع دائرة المنافسة وزيادة حدتها.

حيث كشف الواقع العملى ،عن مدى الحاجة إلى اتباع سياسة الاندماج بين البنوك والمؤسسات المالية الوطنية ، لكى تقوى على مواجهة البنوك الأجنبية التى تتنافس معها بما تملكه من إمكانيات وقدرات مادية وتقنية وبشرية، بالإضافة إلى ما تلعبه تلك السياسة من تقليل للمخاطر والتغلب على المنافسة التى تشكلها المؤسسات المالية غير المصرفية.

لهذا يتعين عدم الإقدام على سياسة الاندماج البنكى إلا بعد دراسة دقيقة ومراعاة لضوابط أعمالها حتى تؤتى هذه السياسة ثمارها.

هذا فضلاً عن ضرورة السماح للبنوك الوطنية - بعد الدمج- بتغيير استراتيجياتها وإنتهاج سياسة عدم التخصص حتى يمكنها من تلبية متطلبات عملائها وتطوير خدماتها.

وهذا يقتضى السماح للبنوك ،باتخاذ السياسات اللازمة لرفع كفاءتها وتحقيق بعض من التميز فى مجال عملها. فعلى أساسها يتوقف استمرارها واختيار العملاء لها، لا سيما وأن قوام المنافسة يتمثل فى استمرار التأثير على جمهور العملاء والاحتفاظ بهم ، والذى يعد انعكاساً لإستمرار ونجاح المشروع، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الابتكار والتميز .

قائمة المراجع

١- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٩، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩.

٢- التمويل والتنمية ، مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء، المجلد ٣٩ ، العدد ١ ، مارس ١٩٩٩.

٣- د. السيد أحمد عبد الخالق ـ البنوك والتجارة الإلكترونية ـ همجلة البحوث القانونية والاقتصادية ـ كلية الحقوق ـ جامعة المنصورة ، ١٩٩٩ ، العدد ٢٥.

٤- السيد أحمد عبد الخالق، البنوك والتجارة الإلكترونية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، تصدر عن كلية الحقوق، جامعة المنصورة ، عدد ٢٥ ، ١٩٩٩١.

٥- د. السيد أحمد عبد الخالق، البنوك والتجارة الإلكترونية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية حقوق جامعة المنصورة ، العدد ٢٥ ، ١٩٩٩.

٦- د. أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر.

٧- د. أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر، بند ٦٠.

٨- أستاذ/ رشدى صالح عبد الفتاح صالح ، تأثير دور العولمة على المصارف والبنوك.

٩- د. حسنى المصرى، اندماج الشركات وانقسامها- دراسة مقارنة بين القانون الفرنسى والقانونى المصرى، القاهرة ، ١٩٨٦، بند ١٦.

١٠-د. حسين محمد فتحى، الممارسات الاحتكارية والتحالفات التجارية ، دراسة لنظام الإنتيترست فى النموذج الأمريكى، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠.

١١-د. خالد إبراهيم سيد أحمد، التشريعات الاقتصادية والمالية ، ٢٠٠٤.

١٢-خالد سعد زغلول، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية ، مجلة كلية حقوق الكويت، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول، مارس ٢٠٠٢.

١٣-د. صفوت عبد السلام عوض الله ، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفى.

١٤-طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك ، ط ١ ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٣.

١٥-د. طعمة الشمرى، الجوانب القانونية لدمج البنوك الكويتية "دراسة قانونية مقارنة". مجلة الحقوق، الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد الأول، مارس ١٩٩١.

١٦-د. عبد الفضيل محمد أحمد، اندماج الشركات فى ظل نظام الشركات السعودية ، مجلة حقوق المنصورة، ١٩٩٣.

١٧-د. عبد المطلب عبد الحميد، اندماج البنوك أفضل بكثير من الخصصة ، مقال منشور بجريدة الجمهورية ٢٨/٣/٢٠٠٢.

١٨-عبدالمطلب عبدالحميد : العولمة واقتصاديات البنوك ، ط ١ ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٥.

١٩–د. عدلى محمد توفيق، و د. خالد إبراهيم سيد أحمد، التشريعات الاقتصادية والمالية.

٢٠–فضل على ناجى، الدمج المصرفى واختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٢١–فوزية أحمد عبد الحميد سعد، جدوى الاندماج المصرفى مع التطبيق على المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٢–لبنى سعيد، البنوك فى حالة انتعاش أم فى غرفة الانتعاش، إسلام أون لاين نت، ٢ أكتوبر، ٢٠٠٤.

٢٣–محسن أحمد الحضيرى، الاندماج المصرفيه، ط ١ ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٧م.

٢٤–د. محسن خضير، www.albayan.co.ae/emirate

٢٥–محمد السعيد على جويلى ، إمكانيات رفع كفاءة أداء البنوك العامة المصرية فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧.

٢٦–د. محمد إبراهيم موسى، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة ، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨.

٢٧–محمود أحمد التونى، الاندماج المصرفى (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار) ، ط ١ ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

٢٨–د. مهدى إسماعيل الجزاف (الجوانب القانونية للخصخصة - مجلة حقوق الكويته، السنة ١٩ ، العدد الرابع، ديسمبر، ١٩٩٥.

٢٩–نظام الشركات الصادر بمرسوم ملكى رقم م/٦ لعام ١٣٨٥ هـ ، الباب العاشر، م٢١٤ ، ٢١٥.

٣٠- د. هالة السعيد، إصلاح الجهاز المصرفى ضرورى ومطلوب إدماج البنوك الصغيرة http//www.albayan.co.ae/emirates,p2.

31– Cheminadey : Nature Juridique De La Fusion Ant. Prec. P. 41.

32– Dubois- R. P. : L'application Des Regles De Concurrence Ant. Prec. P. 63. Et S.

33– Dvconloux- Fanard C. : La Reforme Francaise Des Fusions Ant Prec. P. 242.

34– Dvcovloux - Fanardc La Reforme Francdise Des Fusions. Ant. Prec. P. 282.

35– Hoekman B. : Liberalizing Trade In Service-World Bank-Discussion Papers. N. 293. The World Bank Washington. D.C. 1995. P. 32.

36– Http://Www.Ilo.Org/Pubic/French/Dialogue.P.8.

37– Http://Www.Oarabcomconsult.Com

38– Landeseponser, Market Power In Antitrust Cases Law. Rev

(Harvard) 1991. 937. Richard. G. Market Power And Monopoly Power In Antitrust Analysis Law Rev. Conrnell) 1989. 190.

39– Pochet. P. Reflexions Sun Le Negine Junidlgue Des Pnivatisations Rtoc, 1988. P. 369. Ets. Carreau.

40– Trevholdr. Pnivatisations Dnoit Bownsien Et Pnatiyves Des Manches R. Soc. 1997.